

Distr.: General
12 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2020

31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020، نيويورك

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق التي أجريت في عام 2019

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقق خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويتضمن التقرير رأياً يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، فيما يتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي؛ وموجزاً مقتضباً للأعمال؛ والمعايير التي تدعم هذا الرأي (القرار 13/2016).

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره 13/2018، يتضمن التقرير تحليلاً داعماً للرأي، وتقييماته للمخاطر، وكيفية تقديم الشكاوى إلى المكتب. ويشمل نطاق العمل الإشراف على برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

ويتناول التقرير طلبات قدمها المجلس في قرارات سابقة، مثل التقيد ببيان للائتمثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات؛ ورأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لوظيفة مراجعة الحسابات مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المرجوة من المراجعة الداخلية للحسابات؛ ومعلومات في الوقت المناسب عن التحديات التي تواجه الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة؛ واستعراض لإجراءات استخدام الموظفين؛ وعرض لتقييم المخاطر في المنظمة (ترد جميع هذه الطلبات في القرار 13/2015).

* أعيد إصدارها نظراً لتأثير كوفيد-19 على الاجتماعات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130720 130720 20-03943 (A)



ويتضمن التقرير أيضا عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام 2019، وما حصلت عليه من تقديرات (القرار 24/2013)؛ وحالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011).

ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة مستقلة، كما هو مطلوب في القرار 13/2006؛ وقد أرفق بهذا التقرير التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، الذي أُعدَّ وفقًا للمبادئ التوجيهية الواردة في إطار المساءلة للبرنامج الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1).

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علما بهذا التقرير؛ (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لمهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) أن يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم.

المحتويات

الصفحة

4		مقدمة
4		أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
7		ثانيا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
8		ثالثا - الملاك الوظيفي والميزانية
9		رابعا - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية
9		ألف - المراجعة بالمقر
9		باء - المراجعة بالمكاتب القطرية
11		جيم - المراجعة بالصندوق العالمي
13		دال - مراجعة حسابات المشاريع
13		هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات
13		خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات
14		سادسا - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية
16		سابعا - التحقيقات
26		ثامنا - التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة
26		تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى
27		عاشرا - الرأي

المرفقات (متاحة باللغة الإنكليزية على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- 1 - ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
- 2 - تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام 2019 بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- 3 - التوصيات التي لم يُبَتَّ فيها على مدار 18 شهرا أو أكثر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
- 4 - التوصيات المسحوبة في عام 2019
- 5 - ملخص قضايا التحقيقات المستندة إلى أدلة خلال عام 2019 - حسب نوع الادعاء
- 6 - المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم لعام 2019

مقدمة

1 - يرفع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويتضمن التقرير أيضا المعلومات المطلوبة في قرارات المجلس التنفيذي، على النحو المذكور في هذه الوثيقة.

أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

2 - يهدف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) إلى أن يتيح للبرنامج الإنمائي نظاما فعالا للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة عملياته في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقرته مديرة البرنامج. وحسبما تقتضيه المعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، يعكس الميثاق جميع الأنشطة ومجالات المسؤولية التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

3 - وينص إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين على أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنويا على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.

4 - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية. وفي عام 2019، تحرر المكتب من التدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وأداء أعماله، وإبلاغ ما يتوصل إليه من نتائج.

5 - وانتهى جميع موظفي مراجعة الحسابات من الإدلاء ببيان النزاهة والموضوعية والسرية في عام 2019، الذي يشهد على تقيدهم بمدونة الأخلاقيات والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، ومدونة الأخلاقيات للبرنامج الإنمائي.

6 - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء التي أجريت في عام 2019 بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات.

7 - وظل المكتب يتلقى دعما جيدا من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وشارك مدير المكتب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي (مع رؤساء مكاتب الرقابة الأخرى)، مما أتاح إجراء مناقشات بشأن التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة، وغير ذلك من المسائل المهمة ذات الصلة بمراجعة الحسابات، والتي تُعرض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وعقد المكتب اجتماعات دورية مع مدير البرنامج المعاون من أجل تبادل نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات. وعقد أيضا اجتماعات مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

8 - وتولت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة المستقلة الخارجية للبرنامج الإنمائي، إسداء المشورة إلى مدير البرنامج لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات

والتحقيقات في البرنامج الإنمائي. وفي عام 2019، استعرضت اللجنة خطة عمل المكتب السنوية لعام 2019 وتنفيذها من خلال تقارير مرحلية فصلية. وعقدت اللجنة وفق اختصاصاتها جلسات خاصة مع مدير المكتب في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية التي عقدها في عام 2019.

التنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين

9 - ظل المراجعون الخارجيون لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على مراجعات الحسابات التي يُجريها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وكذلك على عملياته المتعلقة باستعراض ضمان جودة المراجعة التي تقوم بها أطراف ثالثة⁽¹⁾ لحسابات المشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات الوطنية.

أساس تقديم الضمان المستقل إلى مدير البرنامج

10 - ابتغاء توفير ضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة، شملت خطة العمل السنوية للمكتب لعام 2019 مزيجا مناسباً من وحدات الأعمال والمهام والأنشطة على مستوى المقر والمستويين الإقليميين والفُطري؛ ومشاريع التنفيذ المباشر؛ والمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعقب الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وافق مدير البرنامج على خطة العمل السنوية لعام 2019.

تقييم الخطر المؤسسي فيما يتعلق بتخطيط العمل السنوي (القرارات 2/2019 و 13/2015)

11 - أعد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خطة مراجعة الحسابات لعام 2019 بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها عملياته المتعلقة بمراجعة للحسابات في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. واضطلع المكتب بعملية التخطيط بطريقة تشاركية، وذلك بإجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية بشأن النتائج المستقاة من نماذج تقييم المخاطر. وتشاور المكتب أيضاً مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان سلامة النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمدير البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

12 - وتناولت منهجية تقييم المخاطر عملية تقييم المخاطر، بدءاً من تحديد المخاطر ووصولاً إلى قياسها وتقدير مرتبتها. وقد كانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على السواء، وكانت مُصنّفة من حيث كونها استراتيجية أو سياقية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية - وفقاً لفئات المخاطر التي حددتها إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج الإنمائي. ويمكن تعديل الاختيار النهائي لعمليات مراجعة الحسابات بعد التشاور مع الإدارة. ولتوزيع الموارد بكفاءة، فإن مراجعة حسابات الكيانات التي تُصنّف بأنها 'عالية المخاطر جداً' تتم، عموماً، كل سنتين؛ والكيانات التي تُصنّف بأنها 'عالية المخاطر' تتم كل ثلاث سنوات؛ والكيانات التي تُصنّف بأنها 'متوسطة المخاطر' تتم كل أربع سنوات إلى خمس سنوات؛ والكيانات التي تُصنّف بأنها 'منخفضة المخاطر' تتم كل خمس إلى ست سنوات.

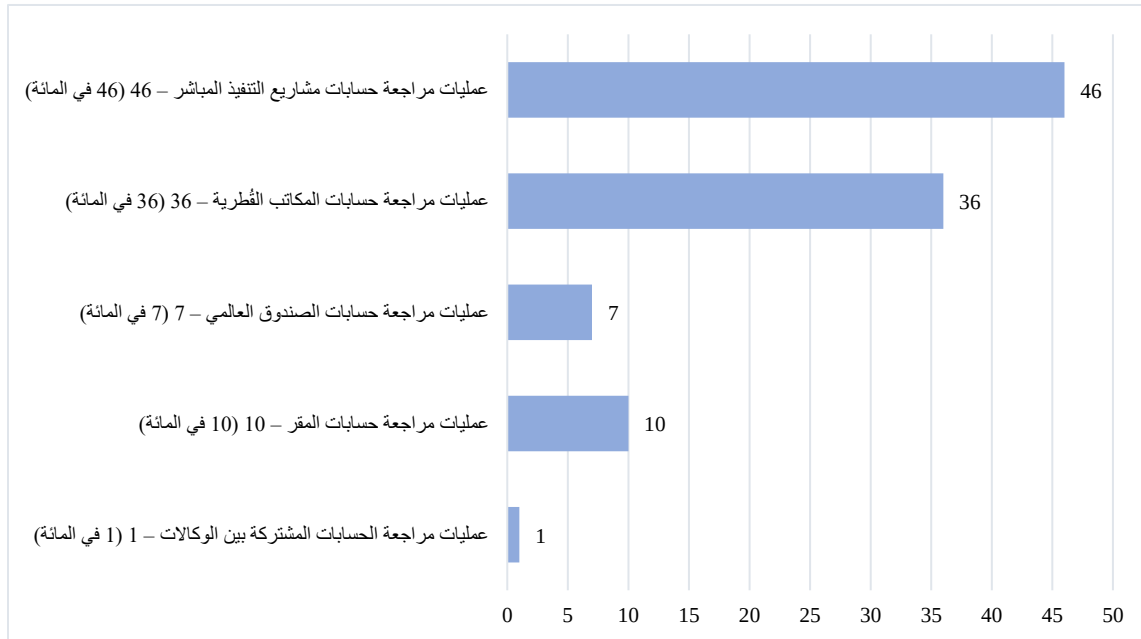
(1) تشير "عمليات مراجعة الحسابات التي تقوم بها أطراف ثالثة" إلى أي مراجعات للحسابات لم يجرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أو لم تجز باسمه. وتتولى مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات لمراجعة الحسابات تستعين بها وتديرها المكاتب الفُطرية للبرنامج الإنمائي.

تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

13 - في عام 2019، أصدر المكتب 100 تقرير لمراجعة الحسابات، شملت ما يلي: 10 تقارير لمراجعة حسابات المقر (10 في المائة)؛ و 36 تقريراً لمراجعة حسابات المكاتب القطرية، بما في ذلك تقرير متابعة واحد (36 في المائة)؛ و 7 تقارير لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (منها تقريران موحدان) (7 في المائة)؛ و 46 تقريراً لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر (يتعلق تقرير واحد منها بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) (46 في المائة)؛ وتقرير موحد واحد مشترك بين الوكالات (1 في المائة) (انظر الشكل 1). ووفقاً للقرار 24/2013، ترد في المرفق 2 عناوين كافة تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة في عام 2019 وتقديراتها.

14 - وبما أن غالبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2019 تتناول الأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب البرنامج الإنمائي خلال عام 2018، فإن نتائج مراجعة الحسابات تجبّد بصفة عامة حالة البرامج والعمليات في ذلك العام. وقد غطت عمليات مراجعة الحسابات على المستوى القطري البالغ عددها 85 عملية (عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وعمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وعمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي) نحو 2,9 بليون دولار (55 في المائة) من أصل نحو 4,7 بلايين دولار هي نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني. وغطت عمليات مراجعة الحسابات أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفذة وطنياً نفقات إضافية قدرها 1,2 بليون دولار. ويؤدي الجمع بين عمليات مراجعة الحسابات على الصعيد القطري ومراجعة الحسابات التي تجريها أطراف ثالثة إلى تغطية مجمعة قدرها 4,1 بلايين دولار.

الشكل 1

عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2019 ونسبتها المئوية⁽²⁾ ونوعها

(2) نسبة عدد التقارير بحسب نوع مراجعة الحسابات إلى مجموع التقارير الصادرة (محوّلة إلى نسبة مئوية).

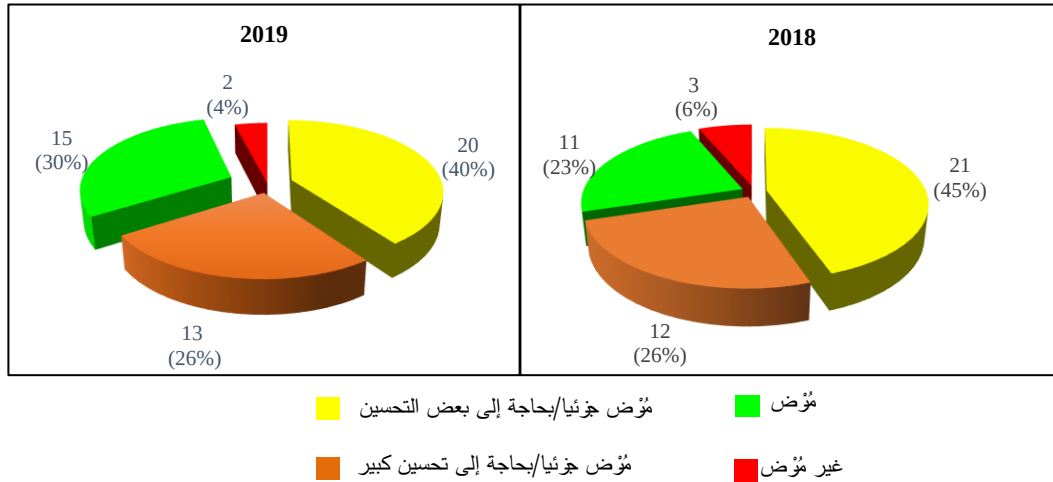
تقدير مراجعة الحسابات

15 - استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يمنح المكتب تقديرا للمراجعة في التقارير المطبقة يعكس مستوى الكفاءة والفعالية في الحوكمة، وفي إدارة المخاطر وعمليات الرقابة على مستوى الكيان الذي روجعت حساباته. ويُستثنى من إعطاء علامات تقديرية كل من عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، وعمليات مراجعة الحسابات التي تقتصر على الناحية المالية لمشاريع التنفيذ المباشر، وعمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات، والتقارير الموحدة المتعلقة بعدة عمليات مراجعة للحسابات.

16 - ومن أصل التقارير البالغ عددها 100 تقرير، لم يتضمن 50 تقريراً علامة تقديرية إجمالية. ومن أصل التقارير المتبقية وعددها 50 تقريراً، تضمّن 15 تقريراً (30 في المائة) العلامة التقديرية 'مُرضٍ'؛ وتضمن 20 تقريراً (40 في المائة) العلامة 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ وتضمن 13 تقريراً (26 في المائة) العلامة 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ وتضمن تقريران (4 في المائة) العلامة 'غير مُرضٍ' (انظر الشكل 2). وتُظهر مقارنة توزيع العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات في عام 2019 بالعلامات الممنوحة في عام 2018 زيادة في العلامات 'مُرضٍ'؛ وانخفاضاً في العلامات 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'، وزيادة طفيفة في العلامات 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' (بنسبة 0,5 في المائة)؛ وانخفاضاً طفيفاً في العلامات 'غير مُرضٍ' (بنسبة 2 في المائة). وتضمن تقريران علامتين تقديريتين 'غير مُرضٍ' (واحد لمراجعة حسابات أحد المكاتب القطرية، وآخر لمراجعة لحسابات مشاريع الصندوق العالمي).

الشكل 2

مقارنة العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات (عام 2019 مقارنة بعام 2018)



ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

17 - في عام 2019، كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علناً عن 99 تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وخُجب تقرير واحد (أمن المعلومات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير رقم 2045)، وجرى تحرير تقريرين اثنين تحريراً جزئياً نظراً لاحتوائهما على معلومات حساسة. وتلقت الصفحة الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن تقارير المراجعة 303 5 زيارات في عام 2019 (685 3 زائراً منفرداً)، وهو ما يقل عن عدد الزيارات في عام 2018 البالغ 580 5 زيارة (840 3 زائراً منفرداً).

ثالثاً - الملاك الوظيفي والميزانية

18 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ مجموع الوظائف المعتمدة في المكتب 88 وظيفة.

عملية الاستقدام

19 - من بين الوظائف الـ 88 المشار إليها، شُغلت 82 وظيفة، وبقيت ست (6) وظائف شاغرة بحلول نهاية عام 2019. وأنجزت إجراءات الاستقدام لتلك الوظائف الشاغرة الست بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وسيُنضم خمسة موظفين معينين حديثاً إلى المكتب في الربع الأول من عام 2020، كما سينضم موظف واحد في الربع الثاني من عام 2020. وفي عام 2019، بلغ متوسط معدل الشواغر 6,8 في المائة (مقابل الهدف المنشود وهو 7 في المائة)، وكان متوسط الوقت الذي ظلت فيه الوظائف شاغرة 4,3 أشهر (مقابل الهدف المنشود وهو ستة أشهر).

الميزانية

20 - في عام 2019، بلغت ميزانية المكتب الإجمالية المعتمدة 20,6 مليون دولار⁽³⁾ ممولة من موارد الميزانية المؤسسية (انظر الشكل 3 للاطلاع على توزيعها).

21 - وتلقى المكتب مبلغاً إضافياً قدره 1,26 مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقق في أنشطة البرنامج الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وقد غطت مخصصات الصندوق العالمي تمويل تكاليف وظائف الموظفين والتكاليف التشغيلية لثلاث وظائف متخصصة في مراجعة الحسابات، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقرها إسطنبول وبريتوريا وداكار ونيويورك.

22 - وحُمل ما يقرب مجموعه من 0,83 مليون دولار على شكل تكاليف مباشرة لمراجعة الحسابات على الميزانيات المتعلقة بكل مشروع من مشاريع التنفيذ المباشر التي تمت مراجعة حساباتها في عام 2019.

الشكل 3

الموارد في عام 2019 - باستثناء الصندوق العالمي

الفئة	بملايين الدولارات
مراجعة الحسابات	10,7
التحقيقات	7,8
الإدارة والدعم	2,0
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم	0,1
المجموع	20,6

(3) حصة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من الإيجار هي 971 000 دولار، وهو مبلغ مستبعد من هذا الرقم.

رابعاً - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية

ألف - المراجعة بالمقر

- 23 - أنجز المكتب عشر عمليات مراجعة بالمقر في عام 2019. ومن بين عمليات المراجعة تلك، كانت أربع عمليات مراجعات للأداء تشمل مكتب إدارة الأزمات، وعملية فصل نظام الممثل المقيم عن نظام المنسق المقيم، وإدارة السفر في البرنامج الإنمائي، ومشاريع الإنعاش المبكر (اليمن).
- 24 - وأسفرت عمليات المراجعة عن منح تقدير عام 'مرضٍ' لكل من مكتب إدارة الأزمات، وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسندة إلى جهات خارجية، وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسندة إلى المركز الدولي للحوسبة، وعملية فصل نظام الممثل المقيم عن نظام المنسق المقيم.
- 25 - وأسفرت عمليات المراجعة عن منح تقدير عام 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين' لكل من إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن معلومات البرنامج الإنمائي، وإدارة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وإدارة السفر في البرنامج الإنمائي. وفيما يتعلق بالمراجعة التي أُجريت لإدارة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، يُعزى حصولها على هذا التقدير إلى مواطن الضعف التي ظهرت في إدارة جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الشروط والتوجيهات المتعلقة بتحديد دور البرنامج الإنمائي في هذه العملية. أما التقدير الذي حصلت عليه إدارة السفر في البرنامج الإنمائي في عملية المراجعة فقد استند إلى حالات عدم الامتثال لسياسات البرنامج وإجراءاته التي ظهرت.
- 26 - وأسفرت عمليات المراجعة التي أُجريت لإدارة الخزانة ومشاريع الإنعاش المبكر في البرنامج الإنمائي (اليمن) عن حصول كل منهما على تقدير عام 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. وبالنسبة للمراجعة التي أُجريت لإدارة خزانة البرنامج الإنمائي، فقد أُتخذت إجراءات فورية بشأن المسائل التي حُدِّثت فيها، باستثناء التوصيات التي تتناول المخاطر المتوسطة المتعلقة بتمويل الوكالات وتعطيل الحسابات المصرفية، والتي ظلت مفتوحة حتى نهاية العام. أما فيما يتعلق بالمراجعة التي أُجريت لمشاريع الإنعاش المبكر في اليمن، فقد استند التقدير إلى ظهور مواطن ضعف في رصد الإنجازات والرقابة عليها؛ وإتاحة الوصول إلى بيانات المستفيدين؛ وتنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية جزئياً؛ وعدم فعالية إدارة السلف النقدية؛ وظهور الحاجة إلى إجراء رصد مستمر لصحة المجتمع المحلي وسلامته وأمنه.
- 27 - وأسفرت تقارير المراجعة العشرة بالمقر عن 23 توصية، منها تسع توصيات (39 في المائة) صُنِّفت على أنها ذات 'أولوية عالية'.

باء - المراجعة بالمكاتب القطرية

- 28 - إن تقارير المراجعة الستة والثلاثين للمكاتب القطرية الصادرة في عام 2019 شملت 35 مراجعة عامة النطاق ومراجعة واحدة للمتابعة. ويُجمَع الشكل 4 المسائل الهامة (التي تكررت في خمسة مكاتب على الأقل) حسب مجال المراجعة.

الشكل 4

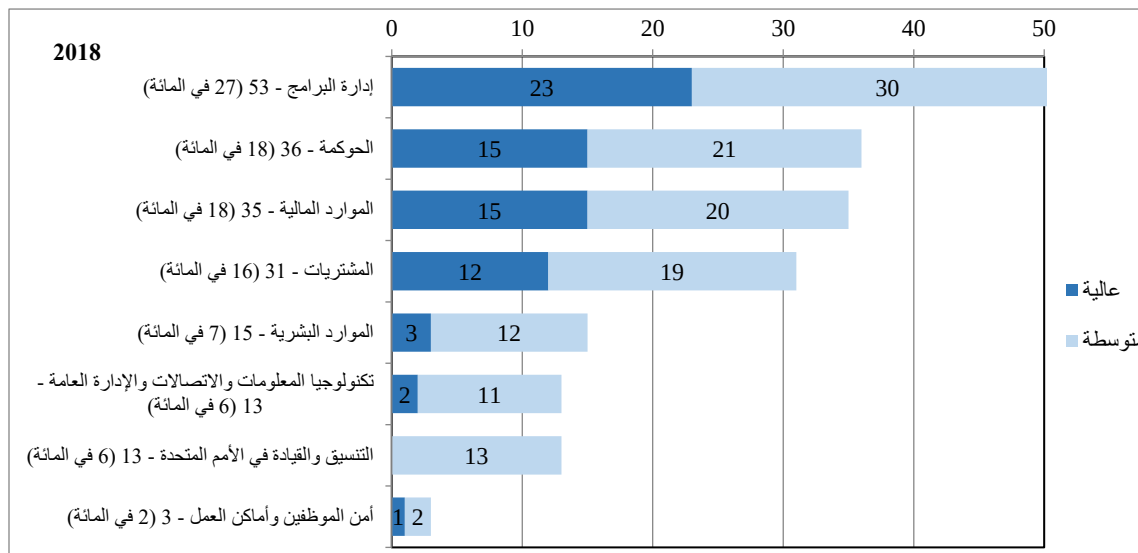
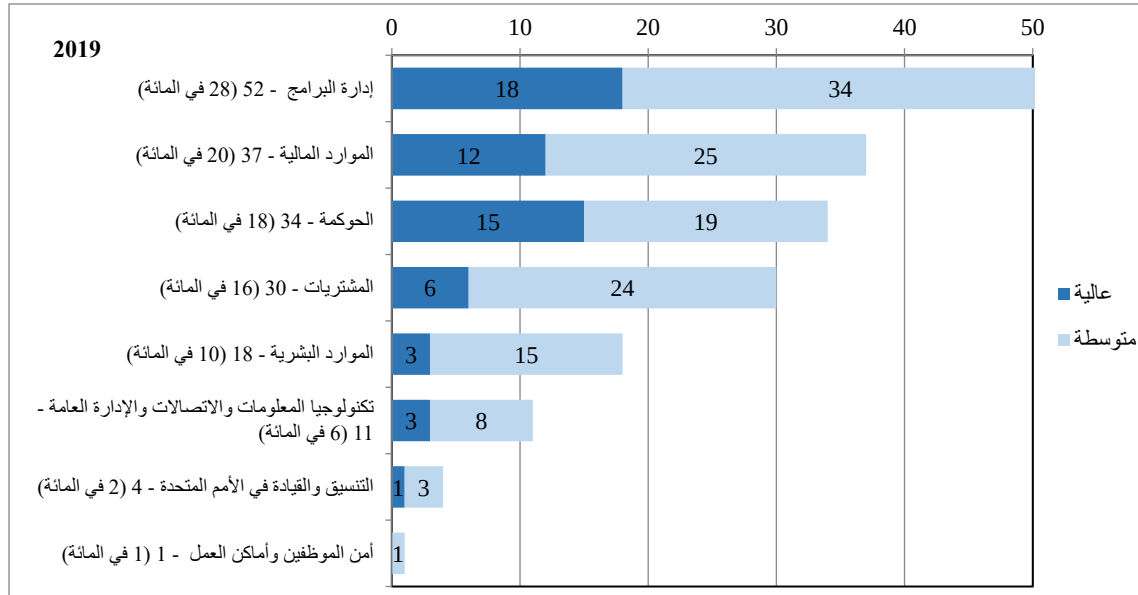
المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية

مجال المراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة
إدارة البرامج/المشاريع	- ظهور مواطن ضعف في إدارة البرامج والمشاريع، مثل الضعف في رصد المشاريع، وحوادث تأخيرات في تنفيذ المشاريع، وسوء تصميم المشاريع (28 مكتباً). - حدوث تأخيرات في إقبال المشاريع المنجزة في نظام أطلس (6 مكاتب)
المشتريات	- عدم كفاية إجراءات الرقابة المطبقة في إدارة المشتريات، مثل مواطن الضعف في الاستعراض الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالعقود والأصول والمشتريات (بما في ذلك إتمام التدريب على المشتريات واستخدام منصة المشتريات التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات)، ووجود أوجه قصور في إجراءات الاستعانة بالموردين، تتعلق بأمور منها بذل العناية الواجبة وضمان الاستخدام الصحيح لطلبات الشراء وأوامر الشراء (17 مكتباً). - عدم كفاية التخطيط لعملية الشراء (9 مكاتب)
إدارة الشؤون المالية	- ظهور مواطن ضعف في الإدارة المالية، مثل عدم كفاية الرقابة على التحويلات النقدية، وعدم اكتمال تنفيذ احتساب التكلفة المباشرة للمشاريع، وحوادث استثناءات في التسوية المصرفية (20 مكتباً).
الحوكمة	- ظهور شواغل تتعلق بالاستدامة المالية، ومواطن ضعف داخل البيئة الرقابية، تشمل عدم الفصل بين الواجبات، وأوجه عدم كفاءة داخل الهيكل التنظيمي، تتعلق بأمور منها تحديث التسلسل الإداري، وإتمام عمليات التوظيف وتعزيز التنسيق بين الوحدات (18 مكتباً).
الموارد البشرية	- ظهور مواطن ضعف في إدارة الموارد البشرية، وعدم إتمام استقصاءات المرتبات، وعدم إتمام التدريب الإلزامي للبرنامج الإنمائي، ومواطن الضعف في عمليات التوظيف التي تتعلق بأمور منها ضمان شفافية العملية وتوثيقها، ووجود ثغرات في الإدارة أو في عقود الخدمات (11 مكتباً).

29 - وأسفرت عمليات المراجعة المذكورة أعلاه عن إصدار 187 توصية، منها 58 توصية (31 في المائة) صُنِّفَت على أنها ذات 'أولوية عالية'. ويُقدَّم الشكل 5 توزيعاً مواضيعياً للتوصيات التي صدرت في عامي 2018 و 2019.

الشكل 5

توزيع التوصيات التي أسفرت عنها عمليات المراجعة التي أجريت للمكاتب القطرية في عامي 2018 و 2019 وتصنيف أولوية كل منها



جيم - المراجعة بالصندوق العالمي

30 - أصدر المكتب سبعة تقارير مراجعة تتعلق بالصندوق العالمي (خمسة تقارير للمكاتب القطرية وتقريران موحدان) في عام 2019. وشملت إدارة المنح التي يقدمها الصندوق العالمي في أربعة مكاتب قطرية (ثلاثة منها في أفريقيا وواحد في آسيا). ويُورَد الشكل 6 المسائل الهامة (التي تكررت في ثلاثة مكاتب على الأقل)، مع تجميعها حسب مجال المراجعة.

الشكل 6

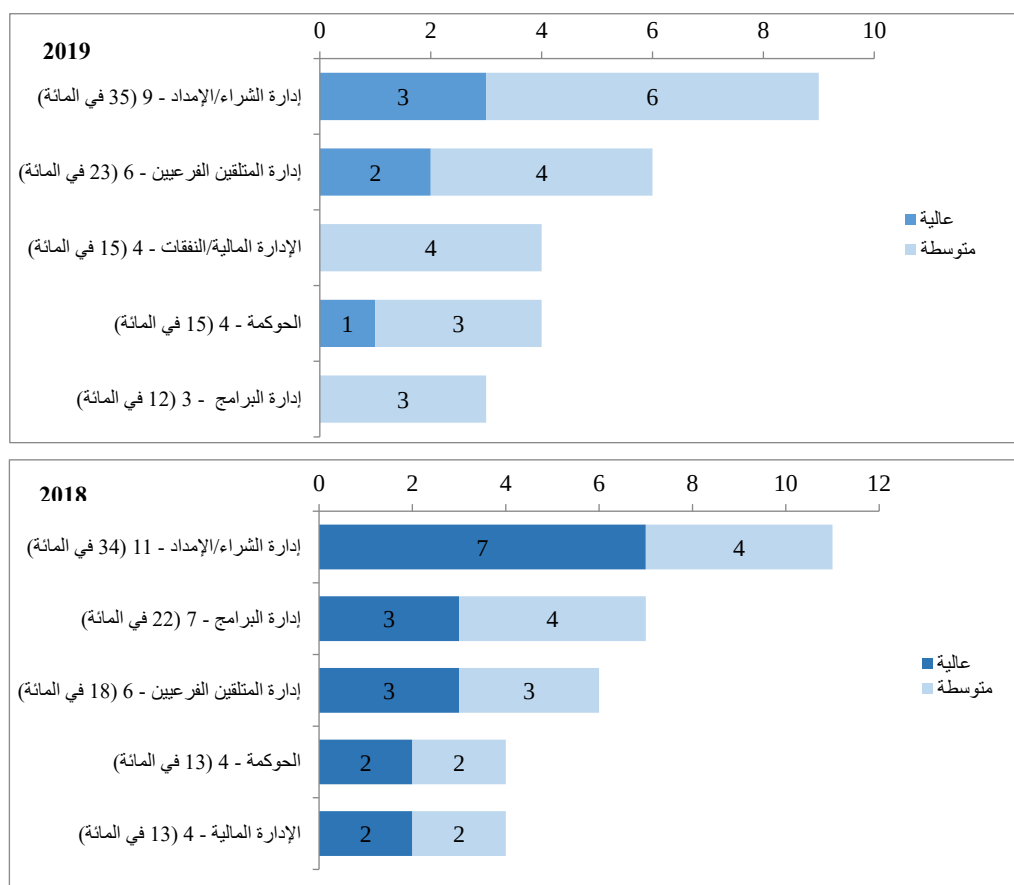
المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالصندوق العالمي

مجال المراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة
إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد	ظهور مواطن ضعف في إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، مثل الثغرات التي ظهرت في ضمان جودة المنتجات الصحية، وعدم كفاية الرقابة على إدارة المخزون (3 مكاتب).
إدارة المتلقين الفرعيين	ظهور مواطن ضعف في إدارة المتلقين الفرعيين، مثل الثغرات التي ظهرت فيما يتعلق باختيارهم ورصدهم (3 مكاتب).

31 - وتضمنت تقارير المراجعة السبعة المتصلة بالمنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه المتلقي الرئيسي 26 توصية (ست توصيات ذات 'أولوية عالية' و 20 توصية ذات 'أولوية متوسطة')، منها 15 توصية (58 في المائة) في المجالين التاليين: (أ) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد؛ (ب) إدارة المتلقين الفرعيين. ويرد في الشكل 7 تجميع للمسائل الهامة بحسب مجال المراجعة.

الشكل 7

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة الصندوق العالمي الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعامي 2018 و 2019، وتصنيف أولوية كل منها



دال - مراجعة حسابات المشاريع

32 - في عام 2019، رُوِّجَت حسابات 46 مشروعاً على نحو مستقل، وليس في إطار عمليات المراجعة التي أُجريت للمكاتب القطرية، وبلغ مجموع النفقات التي رُوِّجَت 623 مليون دولار. واشتملت هذه المشاريع على 45 مشروعاً ينفذها مباشرة البرنامج الإنمائي بنفقات قدرها 619,4 مليون دولار. أما المشروع المتبقي، الذي نفذ مباشرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، فقد بلغت نفقاته 3,6 ملايين دولار.

33 - ورُوِّجَت حسابات المشاريع الـ 46 جميعها من قبل شركات لمراجعة الحسابات تعاقدها معها المكتب، وأسفرت عمليات المراجعة عن صدور 40 رأياً غير متحفظ (منها الرأي الخاص بالمشروع الوحيد الذي ينفذه مباشرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، وأربعة آراء متحفظة ورأين سلبيين. وأسفرت الآراء المتحفظة والآراء السلبية عن أخطاء مالية صافية بلغ مجموعها 10,6 ملايين دولار، أو 2 في المائة من مجموع النفقات التي رُوِّجَت (619,4 مليون دولار)، مقابل 45,4 مليون دولار، أو 8,6 في المائة من مجموع النفقات التي رُوِّجَت (528,1 مليون دولار) في عام 2018. ومن مجموع الأخطاء المالية التي سجلت في عام 2019، كانت نسبة 82 في المائة (8,7 ملايين دولار) تتعلق بمشروع واحد يديره برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي.

34 - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الـ 46 عن 42 توصية منها 11 توصية ذات 'أولوية عالية' و 31 توصية ذات 'أولوية متوسطة'، وتعلق عدد كبير من التوصيات (31 في المائة) بمجال إدارة الموارد المالية، من قبيل تسجيل النفقات في فترة محاسبية غير صحيحة، والمغالاة أو التقليل في تقدير النفقات في التقرير الموحد عن الإنجاز، وعدم استرداد ضريبة القيمة المضافة. وأسفرت عملية مراجعة حسابات المشروع الذي ينفذه مباشرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن توصية واحدة.

هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات

35 - في عام 2019، أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقريراً عن مبادرة توحيد الأداء في بابوا غينيا الجديدة، بعد عملية المراجعة التي أجرتها دوائر المراجعة الداخلية لحسابات في العديد من منظمات الأمم المتحدة.

36 - ومنذ عام 2010، واستناداً إلى أطر مراجعة الحسابات المتفق عليها مع أعضاء مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، أصدر المكتب 26 تقريراً عن مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تغطي مجموعة مختارة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء؛ ومبادرة توحيد الأداء؛ والنهج المنسق للتحويلات النقدية.

خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

37 - بلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات 90 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وهو أقل من المعدل الذي تحقق في عام 2018 (95 في المائة). وغطى هذا المعدل جميع التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

38 - وتوجد عشر توصيات ظلت دون تنفيذ كامل لمدة 18 شهراً أو أكثر بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر المرفق 3)، مقابل أربع توصيات في عام 2018. ومن بين التوصيات العشر، كانت

ست توصيات (اثنتان منها 'ذات أولوية عالية' وأربعة 'ذات أولوية متوسطة') تتعلق بمراجعة عملية تجميع المهام في البرنامج الإنمائي. وتتعلق التوصيات المتبقية بمراجعة لإدارة تقاسم التكاليف الحكومية (توصيتان ذواتا 'أولوية عالية') والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (توصيتان ذواتا 'أولوية متوسطة')⁽⁴⁾.

39 - وسُجِّبت في عام 2019 ثمانى توصيات من بين التوصيات التي تضمنتها تقارير المراجعة التي صدرت بين عامي 2017 و 2019. وقد سُجِّبت هذه التوصيات بعد إطلاع مدير المكتب على الاعتبارات ذات الصلة (انظر الشكل 8)؛ وسُجِّبت خمس توصيات لأنها لم تعد تنطبق. وسُجِّبت التوصيات الثلاثة المتبقية للأسباب التالية: تغير الظروف (حالة واحدة)؛ وقبول الإدارة للمخاطر المتبقية (حالتان). ويرد في المرفق 4 عرض أكثر تفصيلاً.

الشكل 8

عدد التوصيات التي سُجِّبت في عام 2019

السنة التي صدر فيها التقرير	عدد التوصيات
2017	1
2018	6
2019	1
المجموع	8

سادساً - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

40 - تولت إجراء عمليات المراجعة للسنة المالية 2018 مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالاستعانة بها وإدارتها. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقى المكتب 717 تقرير مراجعة، على أن 13 تقريراً لم تقدّم بعد (من مكاتب البرنامج الإنمائي في جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وقبرص واليمن).

نتائج الاستعراض

41 - من بين التقارير الواردة وعددها 717 تقريراً، استعرض المكتب 306 تقارير استعراضاً متعمقاً، بما يمثل 1,00 بليون دولار من النفقات (88 في المائة من النفقات التي خضعت للمراجعة).

42 - ووُجِّهَت رسائل استعراض من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى جميع المكاتب القطرية التسعين التي قدمت تقارير مراجعة لحسابات المشاريع. ووُيِّنَ الشكل 9 عدد البلدان التي حصلت على تقدير 'مرض' و 'مرض جزئياً' و 'غير مرضي' في عمليات الاستعراض للسنتين الماليتين 2017 و 2018. واشتمل الاستعراض على أربعة عناصر وهي: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ (ب) ومتابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ (ج) والالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ (د) وإدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها.

(4) الحالة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

الشكل 9

نتائج تقييم جودة تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنيا

العلامة التقديرية العامة				
السنة المالية 2017 (عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2018)		السنة المالية 2018 (عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2019)		التقدير
النسبة المئوية	عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان	
74	73	71	64	مُرضٍ
15	15	18	16	مرضٍ جزئياً
10	10	11	10	غير مُرضٍ
100	98	100	90	العدد الإجمالي للمكاتب القطرية

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنيا والإجراءات المتخذة بشأنها

43 - اشتملت تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنيا التي استُعرضت بالتفصيل على 977 مسألة. وتعلقت نسبة 51 في المائة من المسائل بالإدارة المالية.

44 - ورصد المكتب الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت نسبة 62 في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها 977 مسألة قد نُفذت أو لم تعد تنطبق.

آراء مراجعي الحسابات وصافي الأخطاء المالية

45 - فيما يتعلق بالتقارير المشفوعة بآراء معدلة، قدّر المكتب أن مجموع الأخطاء المالية الصافية للسنة المالية 2018 كان فيه مغالاة في التقدير بمبلغ صافيه 1,7 مليون دولار (مقابل 25,9 مليون دولار للسنة المالية 2017)، أي بنسبة 0,1 في المائة من مجموع النفقات التي خضعت للمراجعة (1,20 بليون دولار). وقد نتجت القيمة الصافية للأخطاء المالية البالغة 1,7 مليون دولار للسنة المالية 2018 عن تسجيل نفقات مغالى في تقديرها بمبلغ 3,7 ملايين دولار فيما يتعلق بـ 21 مكتبا قطريا وتسجيل نفقات قلل في تقديرها بمبلغ 2,0 مليون دولار فيما يتعلق بثلاثة مكاتب قطرية. وتعزى التحفظات أساسا إلى تسجيل نفقات غير مدعومة بأدلة (21 مشروعا)، أو تسجيل الإنفاق بشكل غير صحيح، وتسجيل السلف أو المصروفات بشكل غير صحيح (تسعة مشاريع).

المكاتب القطرية التي يُنفذ فيها بالكامل النهج المنسق للتحويلات النقدية

46 - بالنسبة للسنة المالية 2018، انتقل إلى النهج المنسق للتحويلات النقدية 23 مكتبا قطريا (الأرجنتين، وإندونيسيا، وأوروغواي، وبنغلاديش، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والصين، وفيت نام، وكابو فيردي، وكمبوديا، وكينيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملايوي، والهند)، وطبقت هذه المكاتب أنشطة الضمان المقابلة المنصوص عليها فيه.

47 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان المكتب قد انتهى من استعراض 110 من تقارير المراجعة المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية. ومن بين تلك التقارير، كان 83 تقريراً يتعلق بعمليات المراجعة المالية وكان 27 تقريراً يتعلق بمراجعة الضوابط الداخلية. وقدم المراجعون آراء 'غير معدلة' بشأن 79 تقريراً من تقارير المراجعة المالية الـ 83 التي أُسْتُعْرِضَتْ.

سابعاً - التحقيقات

48 - خلال عام 2019، فتح المكتب 370 قضية جديدة، وهو ما يعادل أعلى رقم سابق مسجل في عام 2015، ورُحِّلَ أكثر من 256 قضية من عام 2018، ليصل عدد القضايا في عام 2019 إلى 626 قضية.

49 - وأُقِلَّ المكتب 274 قضية من قضايا عام 2019 المذكورة البالغ عددها 626 قضية. وفي نهاية عام 2019، جرى ترحيل 352 قضية إلى عام 2020 (انظر الشكل 10).

الشكل 10

عدد القضايا المعروضة على مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عامي 2018 و 2019

عدد القضايا	2018	2019
القضايا المرحّلة في 1 كانون الثاني/يناير	226	256 ⁽⁵⁾
القضايا الواردة خلال العام	294	370
مجموع القضايا خلال العام	520	626
القضايا المغلقة (من القضايا المرحّلة)	175	172
القضايا المغلقة (من القضايا الواردة)	88	102
مجموع القضايا	263	274
القضايا المرحّلة في 31 كانون الأول/ديسمبر	257	352

أنواع الشكاوى

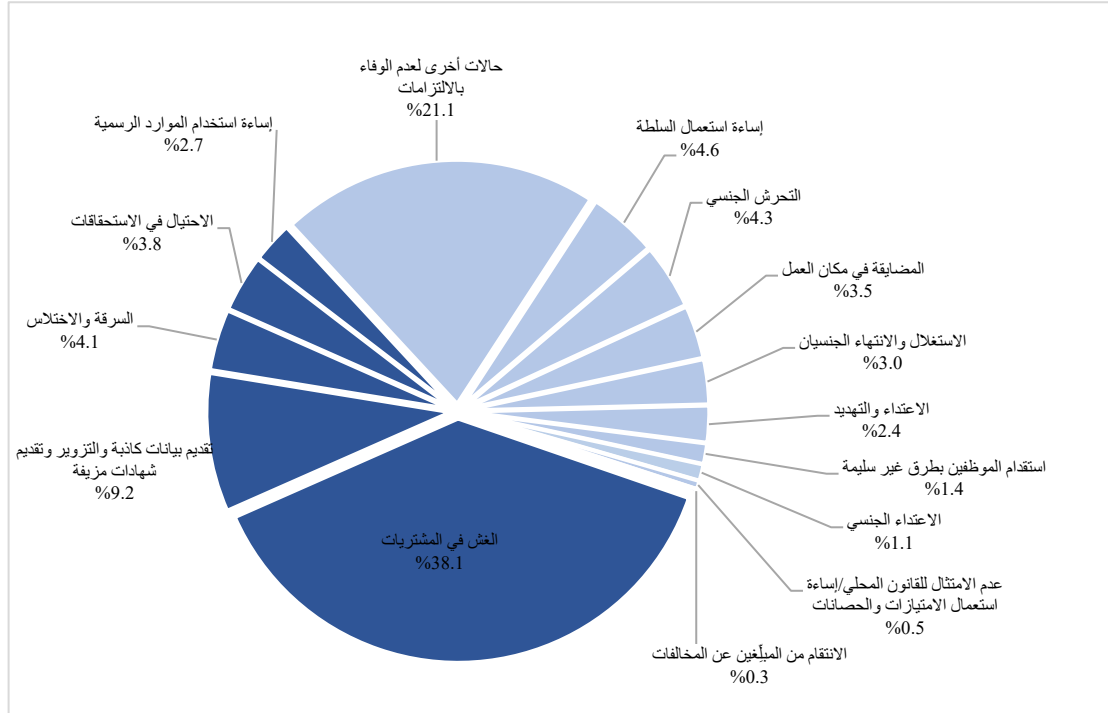
50 - تُبلَّغ الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد والبريد الإلكتروني والهاتف والتفاعلات الشخصية والإحالات. وشكلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرققة والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والاحتيال في الاستحقاقات) 57,9 في المائة من القضايا الواردة إلى المكتب في عام 2019، ويمثل ذلك زيادة بنسبة قدرها 3,9 في المائة مقارنة بنسبة 54,0 في المائة المسجلة في عام 2018. وشكلت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي (الاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيان) نسبة 8,4 في المائة من القضايا التي تلقاها المكتب في عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 2,5 في المائة مقارنة بنسبة 10,9 في المائة المسجلة في عام 2018 (انظر الشكل 11).

(5) حُفِظَتْ إحدى القضايا المرحّلة في قاعدة بيانات التحقيقات لأنها تتألف من نفس الادعاءات المرفوعة ضد موضوع قضية أخرى قيد التحقيق حالياً.

الشكل 11

أنواع الشكاوى الواردة في عام 2019⁽⁶⁾

ترد الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية باللون الأزرق الغامق



51 - وفي عام 2019، تلقى المكتب معظم الشكاوى من منطقة أفريقيا (101 قضية)، تليها الدول العربية (79 قضية)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (48 قضية)، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (36 قضية)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (19 قضية). وكانت هناك 66 شكوى تورط فيها موظفون أو أفراد آخرون من العاملين بعمود مع البرنامج الإنمائي المنتدبين في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتلقى المكتب 21 شكوى تتعلق بموظفين في المقر (انظر الشكل 12).

(6) يشمل الاحتيال في الاستحقاقات الغش في التأمين الطبي والغش في إعانة الإيجار والغش في منحة التعليم، أو أي شكل آخر من أشكال الاحتيال المرتكبة فيما يتصل بالمزايا والاستحقاقات المقدمة إلى موظفي البرنامج الإنمائي. وتشمل حالات تقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة إجراءات من قبيل تقديم وثائق مزورة لسداد المصروفات المتعلقة بتنفيذ المشاريع، وتحريف خبرات العمل، وتقديم وثائق عطاءات مزورة، وتزوير التوقعات في استثمارات العمل الإضافي. وتشمل إساءة استخدام الموارد الرسمية استخدام ممتلكات أو أصول أو معدات أو ملفات رسمية - بما في ذلك الملفات أو البيانات الإلكترونية - لأغراض المنفعة الخاصة أو بطريقة تضر بالبرنامج الإنمائي. وتشمل الحالات الأخرى لعدم الوفاء بالالتزامات حالات من قبيل عدم إعلان تضارب المصالح مع أحد البائعين، وعدم التعاون مع التحقيقات، والانتخاظ في عمل خارجي دون إذن.

الشكل 12

الشكاوى الواردة في عام 2019، بحسب المنطقة

عدد الشكاوى الواردة	
أفريقيا	101
الدول العربية	79
منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	66
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	48
آسيا والمحيط الهادئ	36
مقر الأمم المتحدة	21
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	19
الاجمالي	370

معالجة القضايا

52 - من بين القضايا التي أُغلقت في عام 2019، وعددها 274 قضية، أُغلقت 70 قضية (26 في المائة من القضايا التي انتهى النظر فيها)، بعد إجراء تقييم أولي، لعدم توافر أدلة كافية على ارتكاب مخالفة تبرر إجراء تحقيق؛ أو لأن الادعاءات فيها لا تدخل ضمن ولاية المكتب؛ أو لعدم وجود ما يسوغ إجراء تحقيق.

53 - وأُغلقت القضايا المتبقية البالغ عددها 204 قضايا نتيجة تحقيق تبين فيه أن 116 قضية (56,9 في المائة) غير مدعومة بأدلة مثبتة. ومن بين القضايا المتبقية، أسفرت 84 قضية (41,2 في المائة) عن تقديم 79 تقريراً من تقارير التحقيق أثبت بالأدلة وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى⁽⁷⁾. وبالإضافة إلى 84 قضية مدعومة بأدلة من خلال تقارير تحقيق، أصدر المكتب تقريراً عن خسارة مالية⁽⁸⁾ وثلاث رسائل خيارات (انظر الشكل 13)⁽⁹⁾.

54 - ووضع المكتب هدفاً يتمثل في إغلاق نسبة 50 في المائة من القضايا قيد التقييم في غضون ثلاثة أشهر، ونسبة 50 في المائة من القضايا قيد التحقيق في غضون عام واحد⁽¹⁰⁾. ومن بين القضايا التي أُغلقت بعد التقييم، وعددها 70 قضية، أنجزت نسبة 38,6 في المائة ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي

(7) فيما يتعلق بالقضايا التي تنطوي على تواطؤ بائعين، طلبت هيئة الاستعراض، وهي لجنة استعراض الموردين، أن يصدر المكتب تقريراً واحداً بصرف النظر عن عدد البائعين المتورطين في نفس التواطؤ. ولذلك، أثبتت سبع قضايا بأدلة من خلال تقريرين.

(8) تقرير الخسارة المالية هو تقرير يتم بموجبه إثبات خسارة الأموال بالمنظمة ولكن في الحالات التي لم يتم فيها تحديد الطرف المسؤول. وتعتبر القضية التي تقضي إلى صدور تقرير عن الخسارة المالية مدعومة بالأدلة.

(9) رسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها موظفو البرنامج الإنمائي، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، بدلاً من مواجهة عواقب تحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة. وتعتبر القضية التي تقضي إلى صدور رسالة خيارات مدعومة بالأدلة.

(10) يتماشى ذلك مع الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي، الفصل الثالث، الفرع 1-4، الذي ينص على ما يلي: "تُبلغ إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) الفترة الفاصلة بين تاريخ الادعاءات بارتكاب مخالفات، قدر الإمكان وحسب تعقيد القضية وتوافر موارد التحقيق، وينبغي ألا يتجاوز إنجاز التحقيق عادة 270 يوم عمل". وهناك ما يقرب من 260 يوم عمل في سنة تقويمية واحدة، وبالتالي استخدم المكتب سنة تقويمية واحدة (365 يوماً تقويمياً) كمقياس للتحقيقات.

المستهدف وهو ثلاثة أشهر⁽¹¹⁾. ومن بين القضايا التي أغلقت نتيجة تحقيق، وعددها 204 قضايا، أنجزت نسبة 65,2 في المائة ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف وهو أقل من سنة واحدة.

55 - وفي نهاية عام 2019، كانت هناك 60 قضية لا تزال قيد التقييم، و 292 قضية قيد التحقيق.

الشكل 13

الفصل في القضايا

الإجراءات المتخذة	عدد القضايا في عام 2018	عدد القضايا في عام 2019
بعد التقييم		
أغلقت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق	57	57
أحيلت إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	-	10
أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	-	3
المجموع	57	70
بعد التحقيق		
أغلقت (غير مثبتة بأدلة)	128	116
أغلقت (مثبتة بأدلة)	-	-
- قُدمت إلى المكتب القانوني	27	19
- قُدمت إلى المكاتب القطرية	18	13
- قُدمت إلى لجنة استعراض الموردين	30	35
- قُدمت إلى منظمات أخرى	2	14 ⁽¹²⁾
- قُدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	1	4
- رسالة الخيارات الصادرة	-	3 ⁽¹³⁾
المجموع الفرعي (القضايا المثبتة)	78⁽¹⁴⁾	88⁽¹⁵⁾
مجموع القضايا التي أغلقت بعد التحقيق	206	204
مجموع القضايا المغلقة خلال العام	263	274
تقارير التحقيق الصادرة	78	80⁽¹⁶⁾
الرسائل الإدارية الصادرة	8	3

(11) يعزى هذا الرقم إلى زيادة عدد الحالات الواردة وإلى أن المكتب اتخذ إجراءات لإتمام النظر في القضايا القديمة قيد التقييم.

(12) نظرا لطبيعة القضية، استعرضتها منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة بالنيابة عن البرنامج الإنمائي.

(13) رسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها موظفو البرنامج الإنمائي، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار إما الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، أو الخضوع لتحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة.

(14) أصدر المكتب تقريراً واحداً عن الخسارة المالية في عام 2018.

(15) أصدر المكتب تقريراً واحداً عن الخسارة المالية في عام 2019.

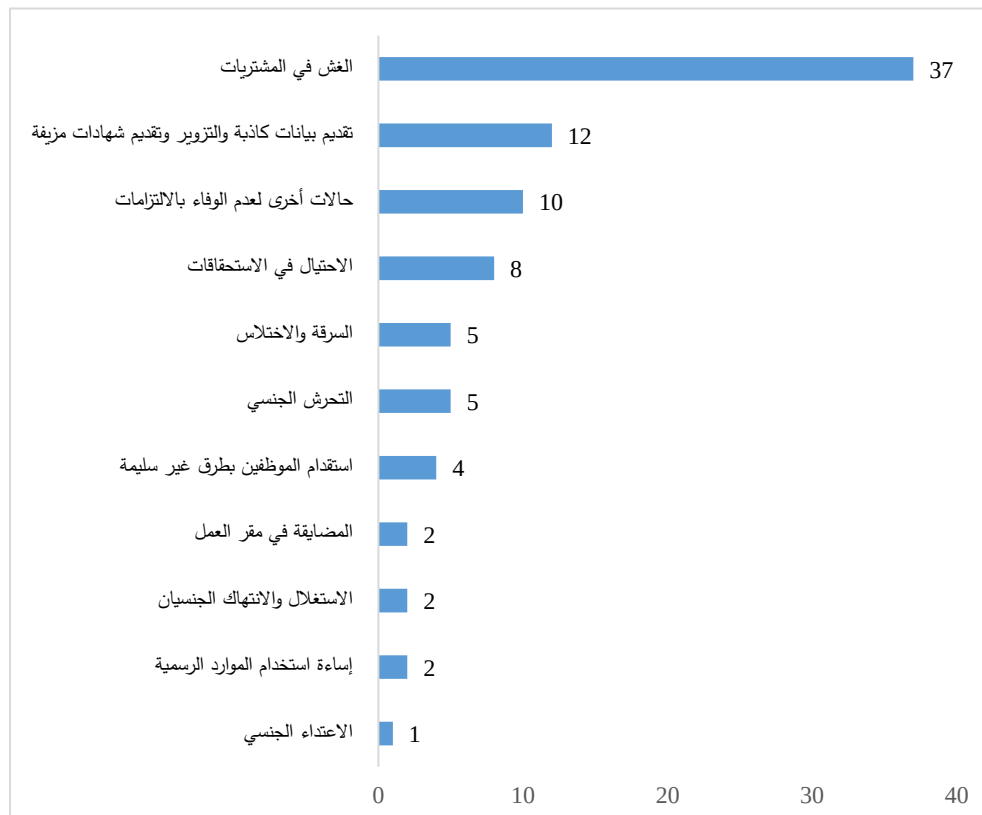
(16) أثبتت تسعة وسبعون (79) تقرير تحقيق أدلة على وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت حالة واحدة عن تقرير تحقيق، على الرغم من أن الادعاءات لم تكن مدعومة بأدلة، بسبب المتطلبات الإجرائية.

القضايا المثبتة

56 - كان أغلب قضايا سوء السلوك التي أثبتتها قضايا التحقيقات المدعومة بأدلة، وعددها 88 تحقيقاً، يتعلق بالغش في المشتريات (37 قضية، أو 42 في المائة)؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة (12 قضية، أو 14 في المائة)؛ والحالات الأخرى لعدم الوفاء بالالتزامات (10 قضايا، أو 11 في المائة) (انظر الشكل 14). ويرد في المرفق 5 موجز للتحقيقات المدعومة بأدلة التي أجريت في عام 2019، بحسب نوع الادعاء.

الشكل 14

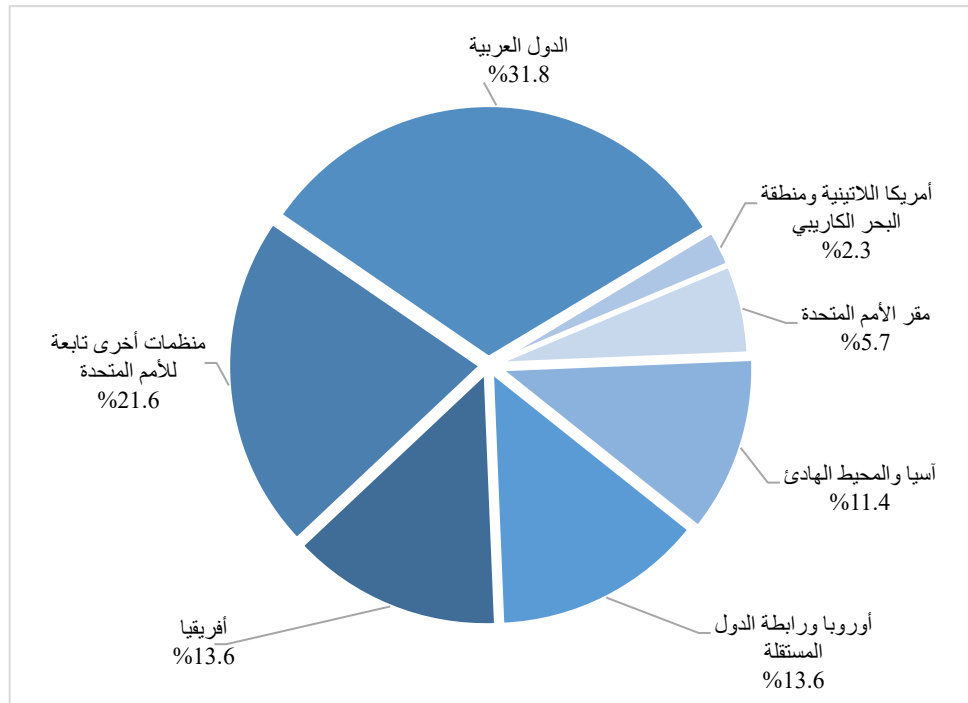
القضايا المثبتة في عام 2019 بحسب الفئة



57 - ومن بين القضايا المثبتة، وعددها 88 قضية، وقعت 31,8 في المائة (28 قضية) في منطقة الدول العربية، و 21,6 في المائة (19 قضية) في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و 13,6 في المائة (12 قضية) في منطقة أفريقيا، و 13,6 في المائة (12 قضية) في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و 11,4 في المائة (10 قضايا) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و 5,7 في المائة (5 قضايا) في مقر الأمم المتحدة، و 2,3 في المائة (قضيتان) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل 15).

الشكل 15

القضايا المثبتة في عام 2019 بحسب المنطقة



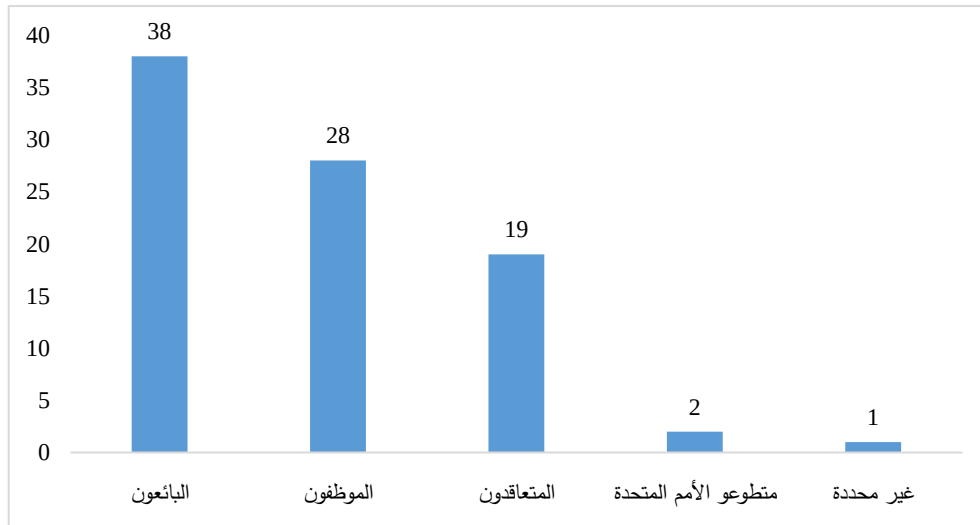
58 - وشملت القضايا المثبتة 28 موظفا (موظفون في البرنامج الإنمائي وموظفون حصل المكتب على تفويض للسلطة للتحقيق معهم)⁽¹⁷⁾، و 38 بائعا⁽¹⁸⁾، و 19 متعاقدا (13 من أصحاب عقود الخدمات وستة متعاقدون أفراد)، واثنين من متطوعي الأمم المتحدة (انظر الشكل 16). ولم يتسن تحديد الموضوع في إحدى القضايا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(17) شملت ست قضايا موظفين في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة لديهم خطابات تعيين بالبرنامج الإنمائي.

(18) فيما يتعلق بثلاث قضايا بشأن بائعين في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، قدم المكتب تقارير تحقيق إلى المكاتب المعنية.

الشكل 16

القضايا المثبتة بحسب المركز التعاقدى



سوء السلوك الجنسي

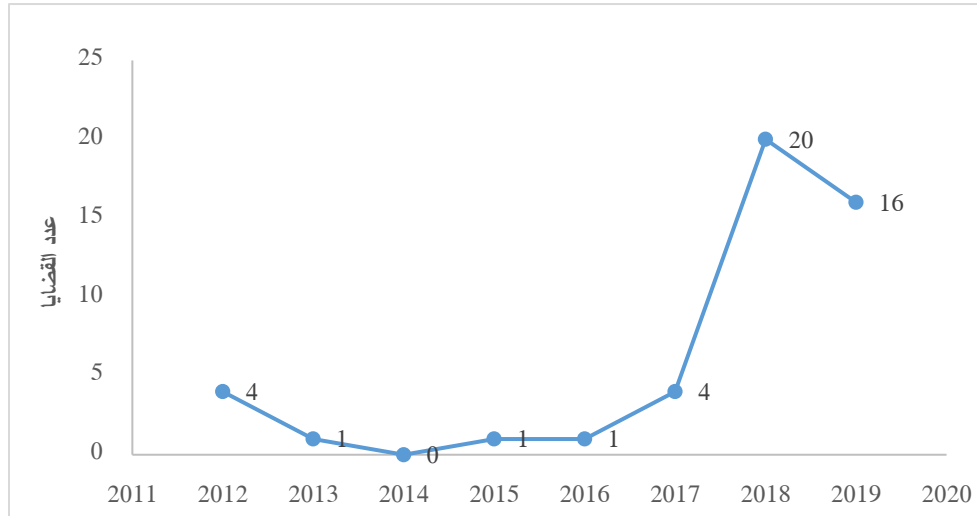
59 - في عام 2019، فتح المكتب 31 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي (16 شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي، و 11 شكوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأربع شكاوى تتعلق بالاعتداء الجنسي). ونقل شكاوى سوء السلوك الجنسي شكوى واحدة عن عام 2018، عندما فتح المكتب 20 شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي، و 12 شكوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين (انظر الشكلين 17 و 18)⁽¹⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، رُحل المكتب أكثر من 14 قضية سوء سلوك جنسي من عام 2018 إلى عام 2019 (تسع شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي وخمس شكاوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين).

60 - وفي عام 2019، أثبت المكتب ثمانية من قضايا سوء السلوك الجنسي (خمس من قضايا التحرش الجنسي، وقضيتان من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقضية واحدة من قضايا الاعتداء الجنسي). ويمثل ذلك زيادة بقضية واحدة مقارنة بعام 2018، عندما أثبت المكتب سبع قضايا من قضايا سوء السلوك الجنسي (أربع قضايا من قضايا التحرش الجنسي وثلاث قضايا من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين). وأغلق المكتب ما مجموعه 30 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي في عام 2019. ورُحلت سبع شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي، وخمس شكاوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وثلاث شكاوى تتعلق بالاعتداء الجنسي إلى عام 2020.

(19) كان عام 2019 هو العام الأول الذي أُبلغ فيه عن الاعتداء الجنسي كقضية منفصلة.

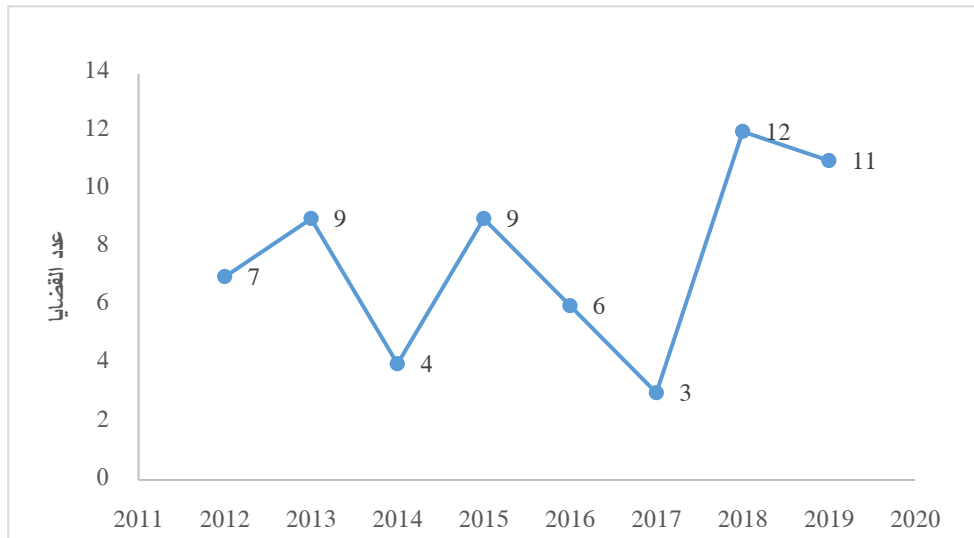
الشكل 17

قضايا التحرش الجنسي الواردة، في الفترة 2012-2019



الشكل 18

قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة، في الفترة 2012-2019



الرسائل الإدارية

61 - في عام 2019، أصدر المكتب ثلاث رسائل إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية لمعالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية على نحو ما ورد في التحقيقات التي أجراها المكتب. وتتعلق رسالتان إداريتان بتوصيات لتحسين عمليات الشراء في المكاتب القطرية، وتتعلق إحدى الرسائل الإدارية بتوصيات لتعزيز التدابير الأمنية في مباني المكاتب القطرية.

الخسائر المالية واستردادها (القراران 21/2014 و 13/2015)

62 - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي خلال عام 2019 وأثبتتها تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب بأدلة ما قدره 869 307 دولارات. ووفقا لمكتب إدارة الموارد المالية/مكتب الخدمات الإدارية، بلغ مجموع الخسائر المالية المستخلصة من تقارير التحقيق المقدمة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2019 ما قدره 8 549 226 دولارا، منها 7 408 910 دولارات اعتبرها المكتب القانوني قابلة للاسترداد. ومن أصل مبلغ 7 408 910 دولارات، تم استرداد مبلغ 3 712 828 دولارا، أي أكثر بقليل من 50 في المائة من الخسارة المتكبدة.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011)

63 - ترد أدناه بالتفصيل إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى في البرنامج الإنمائي (المكتب القانوني، ومكتب الأخلاقيات، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض الموردين، والمكاتب الإقليمية) في القضايا التي أثبتتها المكتب.

64 - واستنادا إلى تقارير التحقيق العشرين المرسلة بشأن موظفين، فُصل موظف واحد وأُنهيت خدمة موظفين اثنين. ووُضعت رسالة في ملف موظف واحد استقال قبل إتمام التحقيق، تبين، عملا بالمادة 72 من الإطار القانوني، أنه كانت ستوجه إليه تهمة سوء السلوك لو أنه ظل في المنظمة. وبُزيت ساحة موظف واحد من الادعاءات الموجهة إليه. ومن أصل التقارير المتبقية البالغ عددها 14 تقريرا، كان 13 تقريرا قيد استعراض المكتب القانوني في نهاية عام 2019. وكان تقرير واحد قيد استعراض المكتب القانوني التابع لمنظمة أخرى، بسبب تضارب المصالح.

65 - ونتيجة للتقارير التي قدمها المكتب إلى المكاتب القطرية وعددها 13 تقريرا، أُنهيت عقود سبعة من أصحاب عقود الخدمات. وكان ثلاثة من أصحاب عقود الخدمات وواحد من المتعاقدين الأفراد قد استقالوا أو انفصلوا بطريقة أخرى قبل إكمال التحقيق. ووجّه توبيخ وإنذار خطي إلى متعهد خدمات واحد. وفي نهاية عام 2019، كان تقرير واحد لا يزال قيد استعراض أحد المكاتب القطرية.

66 - ومن بين التقارير الثلاثين التي قدمها المكتب إلى لجنة استعراض الموردين في عام 2019، أُنجزت وأُغلقت تسعة تقارير بحلول نهاية العام، نتج عنها فرض جزاءات على 16 من الموردين والوكلاء. وإضافة إلى ذلك، وجّهت إلى 12 موردا من التقارير المتبقية إشعارات بتعليق التعامل معهم مؤقتا، ريثما تستكمل اللجنة تلك التقارير.

67 - ومن بين التقارير الثلاثة التي قدمها المكتب، في عام 2019، إلى مكتب آخر تابع للبرنامج الإنمائي، لم يجدد عقد فردي واحد، وانتهت مدة عقد فردي واحد، واستقال صاحب عقد فردي واحد قبل صدور تقرير التحقيق.

68 - ومن بين ثلاثة تقارير تحقيق قُدمت، في عام 2019، إلى المجلس الاستشاري للإجراءات التأديبية التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وجهت رسالتا لوم إلى اثنين، ولم يتخذ أي إجراء بشأن التقرير المتبقي. ومن أصل تقارير التحقيق العشرة المقدمة إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أدى واحد منها إلى إنهاء للخدمة، وفُتحت ثلاثة للتحقيق. وكانت تقارير التحقيق الستة المتبقية لا تزال قيد الاستعراض في نهاية العام.

الامثال الاجتماعي والبيئي

69 - في عام 2019، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي قضية جديدة واحدة، مما مجموعه اثنتا عشرة قضية مسجلة، تسعة منها مفتوحة. والقضايا المفتوحة هي من الأردن، وأوغندا، وبنما، والبوسنة والهرسك، والكاميرون، والكونغو، وملاي، وموريشيوس، وميانمار. وفي عام 2019، تقرر في قضية واحدة من الأرجنتين أنها لا تستوفي شروط استعراض الامتثال. وأتمت ثلاث قضايا، من أوغندا وبنما البوسنة والهرسك، مرحلة التحقيق بصور قرار مدير البرنامج الإنمائي، وهي الآن في مرحلة الرصد. وأرسلت الوحدة تقريرين من تقارير التحقيق النهائية إلى مدير البرنامج الإنمائي عن الأردن، وملاي. وأودت ثلاث بعثات ميدانية للقضايا في الكاميرون، والكونغو، وميانمار.

70 - واضطلعت الوحدة بأنشطة للتوعية في عام 2019 من أجل تحسين فهم الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة المحتملة لرسالتها، وولايتها، وأنشطتها. وأقامت مناسبة مشتركة للتوعية في بنغلاديش مع آليات المساءلة من الصندوق الأخضر للمناخ، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية. وواصلت أنشطتها في مجال التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المحافل الرقمية.

منع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين

71 - خلال عام 2019، كان المكتب عضوا نشطا في فرقة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي المعنية بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وساعد في إنشاء إجراءات التشغيل الموحدة الواضحة للفحص في نظام التحقق من انعدام السوابق، وكذلك في تنقيح الاتفاقات التعاقدية المختلفة للبرنامج الإنمائي مع الجهات الموردة، ومع الأفراد من غير الموظفين، والجهات الشريكة في التنفيذ، لتعزيز الالتزامات المتعلقة بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها.

72 - وقام المكتب باستقدام موظف واحد في وظيفة برتبة ف-4 ليؤدي دور جهة تنسيق في التحقيق في حالات التحرش الجنسي وليضطلع بمهام الممثل الرئيسي للمكتب في ما يقدمه البرنامج الإنمائي من ردود وما يتخذ من مبادرات في هذا المجال الهام. وعين أيضا محققين اثنين من الرتبة ف-3 سيعملان أساسا على قضايا سوء السلوك الجنسي، ومن المقرر أن يشرعا في العمل مع المكتب في الربع الأول من عام 2020.

73 - وفي عام 2019، شارك المكتب في عدة أفرقة عاملة تقنية مشتركة بين الوكالات، مثل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين لهيئات التحقيق المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في قطاع العمل الإنساني. وشارك المكتب أيضا في تدريب جهات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة للمكاتب القطرية والمعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقدم إسهامات في مختلف المبادرات الجارية لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي اقترحها مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وساعد المكتب أيضا على إنكاء الوعي بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال عروض قدمها لمكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي، وكذلك لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

74 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، أصبح يتعين على جميع المكاتب المشاركة وعلى مؤسسات الأمم المتحدة إبلاغ الأمين العام بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الموثوقة "بشكل شبه آني" عن طريق مرقب "i-Report" المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذا المرقب هو قاعدة بيانات آمنة على الإنترنت تتضمن معلومات عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتم إبلاغ الأمين العام بها. وخلال عام 2019، أبلغ المكتب عن ست حالات استغلال وانتهاك جنسيين اعتُبرت ادعاءات موثوقة من خلال مرقب "i-Report" المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

أنشطة التحقيق الأخرى

75 - في عام 2019، نفذ المكتب مشروعاً نموذجياً يتضمن رسائل خيارات، وضع في عام 2018، بالتشاور مع مدير مكتب الخدمات الإدارية ومدير المكتب القانوني. ورسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها الموظفون، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، بدلاً من مواجهة عواقب تحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة. وأغلق المكتب ثلاث قضايا في عام 2019 من خلال إصدار رسائل خيارات.

ثامناً - التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

76 - واصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء ومع مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد أفضل الممارسات وتبادلها، ومناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2020، استضاف المكتب حلقة دراسية عن مراجعة الأداء للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

77 - والمكتب عضو في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، وفي أمانة مؤتمر المحققين الدوليين. وشارك مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في المؤتمر السنوي لمجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة في عام 2019.

تاسعاً - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

الخدمات الاستشارية

78 - اضطلع المكتب بالعمل الميداني لإجراء استعراض استشاري من أجل تبسيط الضوابط في إدارة المشاريع في عام 2019. كما رد على الاستفسارات المخصصة الواردة من المكاتب القطرية ووحدات المقر، وأسدى المشورة بشأن البنود المتعلقة بمراجعة الحسابات وعمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً ومشاريع التنفيذ المباشر.

عاشرا - الرأي

79 - يستند الرأي الذي قدمه المكتب إلى النتائج التالية:

(أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية ومهام المقر أو الوحدات التابعة له، والأنشطة الممولة من الصندوق العالمي، ومشاريع التنفيذ المباشر والمشاريع المنفذة وطنيا التي صدرت تقارير عنها في الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

1' حسب النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات - انخفضت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض' و 'مرض جزئي/بحاجة إلى بعض التحسين' من 76,8 في المائة في عام 2018 إلى 53,3 في المائة في عام 2019. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض جزئي/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مرض' من 23,2 في المائة في عام 2018 إلى 46,6 في المائة في عام 2019، (انظر الأعمدة ذات اللون الأزرق في الشكل 19). ويقتصر جزء كبير من الزيادة في التقدير 'مرض جزئي/بحاجة إلى تحسين كبير' على ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات (الحاشية المرجعية 22)، ولا يشير إلى وجود نقص على نطاق المنظمة.

2' حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة - وذلك يشمل عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، ومراجعة حسابات الصندوق العالمي، ومراجعة حسابات المقر، ومراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، التي يجريها المكتب ويمنح بموجبها علامات تقديرية. وارتفعت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض' و 'مرض جزئي/بحاجة إلى بعض التحسين' من 68,1 في المائة في عام 2018 إلى 70,0 في المائة في عام 2019. وإضافة إلى ذلك، انخفضت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض جزئي/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مرض' من 31,9 في المائة في عام 2018 إلى 30,0 في المائة في عام 2019 (انظر الأعمدة ذات اللون الأصفر في الشكل 19). وفي عام 2019، ومقارنة بالأهداف على مستوى الكيان المعني ككل، تمت مواءمة ثلاثة من المعدلات الأربعة مع الهدف على مستوى الكيان ككل ('مرض جزئي/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مرض'). وكان هذا هو نفس ما كان عليه في عام 2018.

3' إن توزيع العلامات التقديرية التي منحتها عمليات مراجعة الحسابات حسب النفقات الخاضعة للمراجعة ابتعد عن الأهداف على مستوى الكيان ككل، حيث صنف مزيد النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات على أنه 'مرض جزئي/بحاجة إلى تحسين كبير'. ويبدو أن ذلك يعكس جزئيا تأثير ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات (الحاشية المرجعية 22). كما أن توزيع العلامات التقديرية حسب تقارير مراجعة الحسابات قريب من التطابق مع الأهداف على مستوى الكيان ككل. وإضافة إلى توزيع العلامات التقديرية التي منحتها عمليات مراجعة الحسابات حسب النفقات الخاضعة للمراجعة، وحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2019، استرشد الرأي أيضا بالملاحظات التالية.

4' عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر - بلغ مجموع صافي الأخطاء المالية الذي احتسب في عام 2019 ما مقداره 10,6 ملايين دولار، أي ما نسبته 1,7 في المائة من

مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (619,4 مليون دولار) مقابل 45,4 مليون دولار في عام 2018، أي ما نسبته 8,6 في المائة من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (528,1 مليون دولار).

الشكل 19

مقارنة توزيع العلامات التقديرية التي منحتها عمليات مراجعة الحسابات بحسب النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات وبحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عامي 2018 و 2019 مع أهداف البرنامج الإنمائي

العلامة التقديرية	حسب النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات				حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة (التي صنفها المكتب - العلامة التقديرية الموحدة للمكاتب القطرية، والصندوق العالمي، والمقر* والمقر (20) - ومشاريع التنفيذ المباشر - والمشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو المشاريع المنفذة (وطنياً)
	2018	2019	2018	2019	
مُرضٍ	40,4 في المائة	27,6 في المائة	23,4 في المائة	30,0 في المائة	أكثر من 30 في المائة
مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين	36,4 في المائة	25,7 في المائة	44,7 في المائة	40,0 في المائة	أكثر من 30 في المائة
مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير	17,2 في المائة	39,7 في المائة (22)	25,5 في المائة	26,0 في المائة	أقل من 35 في المائة
غير مُرضٍ	6,0 في المائة	6,9 في المائة	6,4 في المائة	4,0 في المائة	أقل من 15 في المائة
المجموع	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	لا ينطبق

* طريقة التنفيذ المباشر (يتم تضمين التقارير المنفذة مباشرة بقدر ما تتم عمليات مراجعة الحسابات داخلياً وتُصنّف من قبل المكتب).

(ب) استعراض عمليات مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

(20) تدرج عمليات مراجعة حسابات وحدات الأعمال أو المشاريع أو المهام في المقر التي سجلت نفقاتها، ضمن الإطار الزمني لمراجعة الحسابات.

(21) وضعت أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص العلامات التقديرية لمراجعة الحسابات في الإطار المتكامل للبرنامج الإنمائي للنتائج والموارد، للفترة 2018-2021، وهو أداة تستخدم في قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطته الاستراتيجية. وتتعلق تلك الأهداف بعدد تقارير مراجعة الحسابات التي ينبغي تخصيصها لمختلف فئات تقدير مراجعة الحسابات.

(22) عمليات مراجعة الحسابات الكبيرة التي منحت تقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير': ساهمت ثلاث عمليات مراجعة للحسابات في ما نسبته نحو 71 في المائة من النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات والتي حصلت على تقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. وتلك العمليات الثلاث هي مراجعة حسابات المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في العراق؛ ومراجعة حسابات المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في اليمن؛ ومراجعة أداء مشاريع الإنعاش المبكر في اليمن. وقد بلغت النفقات المجمعة الخاضعة للمراجعة 854 101 000 دولار. أما بقية النفقات التي حصلت على هذا التقدير فقد تكبدتها ثمانية مكاتب قطرية ومكتب واحد يدير منحة من الصندوق العالمي. وأدى الحجم النسبي للنفقات المشمولة بعمليات مراجعة الحسابات الثلاث تلك والعلامات التقديرية المقابلة لها إلى زيادة النسبة المئوية لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' (الشكل 19) عند مقارنة أرقام السنة السابقة.

١' عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً - بلغ مجموع صافي الأخطاء المالية الذي جرى احتسابه في عام 2019 ما مقداره 1,7 مليون دولار، أي ما نسبته أقل من 1 في المائة من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (1,2 بليون دولار) مقابل 25,9 مليون دولار في عام 2018، أي ما نسبته 2 في المائة من مجموع النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات (1,3 بليون دولار).

(ج) انخفض، في عام 2019، معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة، وذلك على النحو التالي:

١' معدل تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات - بلغ معدل التنفيذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما نسبته 90 في المائة، في مقابل 95 في المائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

٢' التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة - كانت هناك 10 توصيات لم تُنفذ منذ فترة طويلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، مقابل أربع توصيات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وتتصل زيادة التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة أساساً بعمليات مراجعة حسابات المقر.

80 - وحظي الطابع النوعي لنتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات بالاعتبار الواجب، كما أخذ ذلك في الاعتبار لدى صياغة رأي المكتب.

81 - ويرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به في الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أن عناصر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، التي جرى تناولها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2019 كانت، في جملتها، 'مُرضية جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'. وهذا يعني أن غالبية وحدات الأعمال أو المشاريع التي خضعت للمراجعة في عام 2019 كانت راسخة بالقدر الكافي وكانت تؤدي وظائفها أداء جيداً، إلا أنها بحاجة إلى بعض التحسين.